تأمين تعطل سلاسل الامداد: بين تحديات الواقع وآفاق التطوير في أسواق التامين العربية.

سمير عبد الأحد

28 ايلول 2025

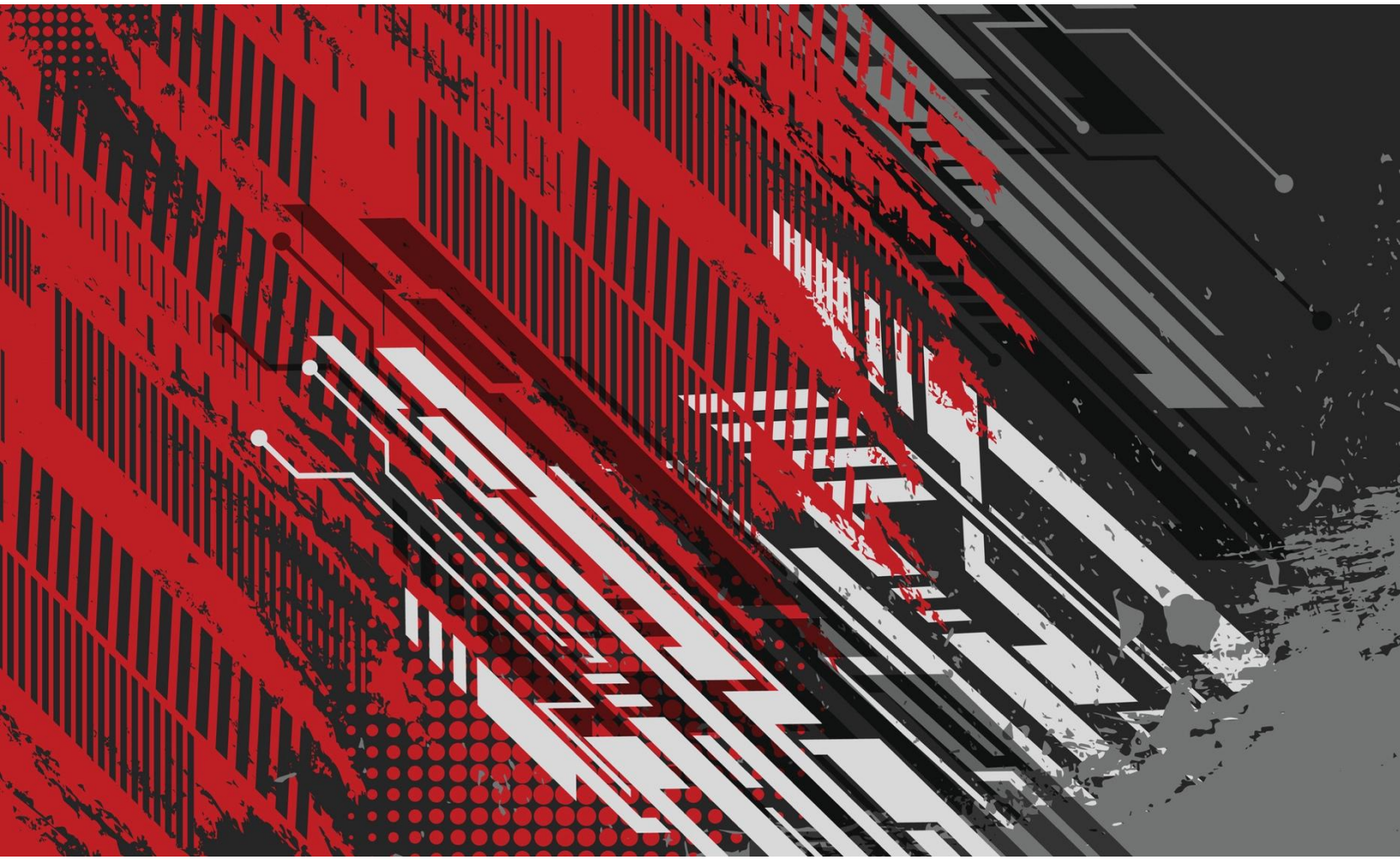

حقوق النشر محفوظة © 2025 | iraqieconomists.net | info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠٠+ | منذ عام ٢٠٠٩

تأمين تعطل سلاسل الامداد: بين تحديات الواقع وآفاق التطوير في أسواق التامين العربية

المقدمة:

تتناول هذه الورقة البحثية موضوع تأمين انقطاع الأعمال التبعي (Contingent Business Interruption– (CBI، وهو منتج تأميني حديث نسبيًا، لكنه أصبح محور اهتمام الجهات الرقابية وشركات التأمين وإعادة التأمين. وتنبع أهميته من بعده الاستراتيجي ودوره المباشر في حماية الاقتصادات الوطنية، فضلًا عن ما يثيره هذا الخطر من إشكاليات قانونية تتعلق بتحديد نطاق المسؤولية والتغطية، وما ينطوي عليه من تعقيدات اقتصادية ناجمة عن صعوبة قياس الخسائر وطبيعتها التراكمية ذات الأثر النظامي.ويُستخدم أحيانًا تعبير "تأمين تعطل سلاسل الإمداد" كتفسير عملي لهذا المفهوم، إذ إن الخسائر المغطاة تنشأ غالبًا عن توقف الموردين أو العملاء الرئيسيين ضمن الشبكات. وهذه الشبكات تمثل سلسلة مترابطة من المراحل تبدأ بإنتاج المواد الأولية وتصنيعها، مرورًا بعمليات النقل والتوزيع، وصولًا إلى المستهلك النهائي. ومن ثمّ، فإن أي اضطراب في عقدة حرجة ضمن الشبكة ،قادر على إحداث خسائر متزامنة وعابرة للقطاعات. هذا الطابع الشبكي يضاعف احتمالات انتشار الخطر وتراكمه، ويقيّد قدرة شركات التأمين على إجراء تقييم نهائي ودقيق لدرجة التعرض، أو تطوير نماذج اكتوارية سليمة، ومن ثم تحديد أسعار عادلة. وتزداد صعوبة ذلك في ظل غياب قواعد بيانات دقيقة وشفافة حول سلاسل الإمداد، وهو ما برزت أهميته بوضوح بعد أزمات كبرى مثل جائحة كوفيد-19، الحرب في أوكرانيا، وأزمة قناة السويس عام .2021

وقد جاءت تغطية انقطاع الأعمال التبعي **(CBI)**لتغيّر بصورة جوهرية من طبيعة المخاطر **...**مقارنة بالنموذج الكلاسيكي لتأمين انقطاع الأعمال وما تفرّع عنه من توسعات؛ فبينما يقتصر التأمين التقليدي على التعويض عن الخسائر الناتجة عن أضرار مادية مباشرة تلحق بممتلكات المؤمن له ، يوسّع تأمين CBI نطاق الحماية ليشمل الخسائر غير المباشرة الناتجة عن توقف الموردين الرئيسيين أو العملاء الأساسيين، حتى في حال عدم وقوع أي ضرر مباشر بأصول المؤمن له.

إشكاليات الاكتتاب ودور الجهات الرقابية في ضبط تغطيات CBI

يمثّل اتساع نطاق تغطيات انقطاع الأعمال التبعي تحوّلًا نوعيًا في طبيعة الخطر يستوجب من شركات التأمين إعادة نظر جذرية في سياسات التسعير وشروط الوثائق، إذ لم يعد ممكناً التعامل مع المخاطر وفق مقاربات التأمين التقليدية المحلية أو الفردية.وتُشكّل عملية الاكتتاب في CBIتحديًا تقنيًا كبيرًا، يتطلب استخدام أدوات تحليل متقدمة لتشخيص الترابط ورصد الاحتمالات المرتبطة بالشبكات اللوجستية. وتشمل هذه الأدوات محاكاة مونتي كارلو، ونماذج الكوارث (Cat Models)، ونماذج الCopula لقياس الترابط، إضافةً إلى مقاييس كمية مثل القيمة المعرّضة للخطر .(VaR)وتدعم هذه المقاربات تقنيات عملية أخرى مثل النمذجة الجغرافية (GIS)وتحليل التركز، فضلًا عن اختبارات الصدمات لقياس مرونة المؤمن لهم أمام سيناريوهات قصوى كالجائحة أو الهجمات السيبرانية أو تعطّل البنى التحتية.وفي المقابل يعتمد نجاح الاكتتاب على نضوج المؤمن له: كلما كانت لدى الشركة بيانات دقيقة عن مورديها وخطط استمراريتها، ازداد امكانية تقديم تغطيات ملائمة وباسعار مناسبة.

وبالنظر إلى هذا التعقيد، يبرز الدور المحوري للجهات الرقابية في ضبط هذا السوق الحساس، من خلال ربط تقييمات المخاطر بكفاية رأس المال والاحتياطيات. ففي أوروبا، يفرض إطار **Solvency II** متطلبات صارمة لإثبات صلاحية النماذج الداخلية ودمج نتائج اختبارات الكوارث ضمن تقييم الملاءة (ORSA)، بينما تركز الهيئات الأمريكية، مثل **NAIC**، على اختبارات التحمل وإدماجها في التقارير الدورية للملاءة المالية. وقد دفع ذلك شركات التأمين وإعادة التأمين إلى تشديد صياغة الوثائق، وتسمية الموردين الرئيسيين بشكل محدد، واعتماد آليات بارومترية تربط التعويض بمؤشرات قابلة للقياس، إلى جانب فرض حدود تغطية وفترات انتظار، ورفع الأقساط، وتبني هياكل طبقية للطرح بمشاركة معيدي التأمين وأدوات تمويل بديلة. والنتيجة أن تغطية **CBI** ما تزال حتى الآن مرتفعة التكلفة ومحدودة الانتشار، على الرغم من تزايد الحاجة إليها في اقتصاد عالمي شديد الترابط ومعرّض لصدمات متزامنة وعابرة للقطاعات.

التطور التاريخي لتأمين انقطاع الأعمال التبعي (CBI)

نشأ تأمين انقطاع الأعمال التبعي كامتداد للتامين على انقطاع الأعمال)الكلاسيكي(، الذي كان في فترة الخمسينيات يقتصر على الخسائر الناجمة عن ضرر مادي مباشر في ممتلكات الشركة، مثل الحريق أو الفيضان، دون اعتبار لاعتماد الشركة على أطراف خارجية. ومع ضغوط الصناعة، بدأت وثائق انقطاع الأعمال تتضمن امتدادات لتغطية توقف الموردين أو العملاء الرئيسيين بسبب ضرر مادي في مواقعهم، لتشكل البذرة الأولى لفكرة CBI، لكنها بقيت محدودة ومرتبطة بقيود صارمة.مع العقد الأول من الألفية، ظهر مفهوم CBIكتغطية مستقلة تحمي المؤمن له من الخسائر غير المباشرة الناتجة عن توقف شركاء استراتيجيين، حتى وإن لم يصب الضرر ممتلكاته مباشرة، ما يعكس الطابع المترابط والمعقد للاقتصاد العالمي.

بعض الكوارث العالمية والإشكالات القانونية

لقد أظهرت عدة كوارث عالمية خلال العقود الأخيرة هشاشة سلاسل الإمداد، وضرورة وجود تغطيات متخصصة مثل تأمين انقطاع الأعمال التبعي (CBI)لسد الفجوة التأمينية القائمة. فقد كشف زلزال تايوان عام 1999 كيف يمكن لضرر يلحق بمصانع الرقائق الإلكترونية أن يشل شركات في الولايات المتحدة وأوروبا دون أن تتعرض هي نفسها لأي ضرر مادي مباشر. أما هجمات 11سبتمبر 2001فأوضحت أن أحداثًا غير مادية، كالإرهاب أو إغلاق المراكز اللوجستية، قادرة على إحداث خسائر تشغيلية واسعة. وفي عام 2005، أدى إعصار كاترينا إلى توقف منشآت النفط والغاز، ما انعكس على أسعار الطاقة وأثر في الشركات عالميًا، فيما ذكّرت أزمة جنوح سفينة *Ever Given* في قناة السويس عام 2021بأن نقطة عبور واحدة قد تعطل التجارة الدولية مؤقتًا. في جميع هذه الحالات، بدت وثائق BIالتقليدية عاجزة عن تعويض الشركات المتضررة، وهو ما يؤكد الحاجة إلى CBIكأداة لتغطية المخاطر التبعية في سلاسل الإمداد.

غير أن وجود هذه التغطية ولّد إشكالات قانونية معقدة تتعلق بتحديد نطاقها وحدودها. فهل يحق مثلًا لشركة في لندن المطالبة بتعويض إذا توقف مورد ثانوي في تايلاند بسبب فيضان أو اضطراب سياسي؟ وهل يُعد إغلاق ميناء رئيسي نتيجة إضراب عمالي "ضررًا ماديًا "مشمولًا بالتغطية، أم مجرد عائق تجاري لا يرقى إلى مستوى المطالبة؟ هذا الغموض كان نتيجة مباشرة لغياب صياغة دقيقة لوثائق التامين في البدايات، مما فتح الباب لاجتهادات متباينة ومطالبات متنازع عليها وصلت سريعًا إلى المحاكم. وقد رفضت محاكم في الولايات المتحدة وأوروبا، خصوصًا بعد تسونامي اليابان 2011والفيضانات التايلاندية في العام نفسه، العديد من الدعاوى التي رفعتها شركات كبرى مثل *Delphi Automotive* و *American Axle*، بحجة غياب "الضرر المادي المباشر "في ممتلكات المؤمن له.

تُبرز هذه الوقائع أن CBI، رغم ضرورته في عالم مترابط، ما يزال محاطًا بغموض قانوني كبير، إذ تحاول الشركات المتضررة الدفع باتجاه توسيع نطاق التغطية، في حين تتمسك شركات التأمين بالتفسيرات الضيقة لنصوص الوثائق، لتبقى العلاقة بين الطرفين ساحة شد وجذب دائم .

الإجراءات الاكتتابية التصحيحية لتغطيات ال CBI

واستجابةً للتحديات القانونية والفنية التي يثيرها تأمين انقطاع الأعمال التبعي (CBI)، لجأت شركات التأمين وإعادة التأمين خلال العقدين الأخيرين إلى تطوير جملة من الممارسات التي تهدف إلى تقليل الغموض الفني والقانوني وتعزيز وضوح التغطيات. فقد أولت اهتمامًا خاصًا بصياغة الوثائق بدقة وتحديد نطاق المسؤولية والضرر المادي، كما اعتمدت تقييمًا منهجيًا لمخاطر الموردين وخطط التعافي لديهم، وحددت حدودًا للتغطية وفترات انتظار لضبط حجم المطالبات. كذلك اتجهت بعض الأسواق إلى إدخال أدوات مبتكرة مثل التغطية البارامترية والمؤشرات الكمية لتسريع تسوية التعويضات، وإلى تصميم هياكل متعددة الطبقات بالتعاون مع معيدي التأمين العالميين وأدوات التمويل البديلة. كما فرضت الجهات الرقابية بعد جائحة كوفيد-19 شروطًا أوضح لخطط الاستمرارية والتعافي، إلى جانب تحديث دوري لقوائم الموردين وأدوات التتبع الرقمي لشبكات الإمداد. وبفضل هذه التطورات باتت تغطيات CBIأكثر قابلية للتسويق وأكثر انسجامًا مع المتطلبات العملية، وإن كانت ما تزال تتركز في الغالب لدى الشركات الكبرى والمكتتبين المتخصصين.

المستقبل وفرص التطوير في العالم العربي

ومع اتساع المخاطر المرتبطة بسلاسل الإمداد، تظل تغطية انقطاع الأعمال التبعي (CBI)محدودة الانتشار والتسويق، إذ تشير تقديرات Willis Towers Watsonإلى أن 17٪ فقط من الشركات الكبيرة تمتلك تغطية خاصة بسلاسل الإمداد، نتيجة ارتفاع الكلفة وتعقيد الوثائق واعتمادها على أدوات فنية متقدمة مثل التغطيات الباروميترية (Insurance Day، .(2020كما تواجه الأسواق العالمية صعوبات في التسويق قبل جائحة كوفيد-19، إذ تصفها التقارير بأنها من المنتجات "الأكثر تعقيدًا والأقل قبولًا تجاريًا " بسبب ضعف البيانات وصعوبة تسعير الخسائر غير المادية (CRC Group، 2020؛ Swiss Re، .(2020

وفي العالم العربي، تتفاقم المخاطر بفعل الاعتماد الكبير على الواردات من الغذاء والأدوية والمواد الخام، ومحدودية البدائل المحلية، إضافة إلى التركيز على قطاعات رئيسية مثل النفط والسياحة، والتحديات اللوجستية المرتبطة بنقاط العبور المحدودة، فضلًا عن الاضطرابات السياسية والجيوسياسية. كل ذلك يجعل الاقتصادات العربية أكثر عرضة لتوقف سلاسل الإمداد، ويضيف فجوة تأمينية جديدة إلى المشهد، بما يبرز الحاجة الملحّة إلى تطوير أدوات تأمينية متخصصة ونشر ثقافة إدارة المخاطر بين مختلف الأطراف لسد هذه الفجوة.ويكمن السبيل الأمثل لمواجهة هذا التحدي في تعزيز القدرات الاكتتابية الذاتية للشركات، عبر تأهيل مكتتبين يمتلكون خبرة في استخدام أدوات متقدمة مثل النمذجة الاحتمالية، اختبارات الضغوط، وتحليل ترابط المخاطر. ويسمح هذا النهج بتصميم منتجات أكثر مرونة وملاءمة، تلبي احتياجات العملاء بدقة أكبر، وتكسب معيدي التأمين الثقة لتوفير تغطيات بأسعار مناسبة.

وعلى الجانب المؤسسي، يظل من الضروري تعزيز الشراكة بين المؤمن له وشركة التأمين من خلال دمج إدارة مخاطر سلاسل الإمداد في الحوكمة، وتشجيع المؤمن له على تبني خطط استمرارية الأعمال ورصد نقاط الضعف بشكل مستقل، بما يزيد قدرة جميع الأطراف على التكيف مع الصدمات المفاجئة في الأسواق والاقتصادات المحلية.

References

1. CRC Group. (2020). *Contingent business interruption: Market challenges and considerations.* CRC Group Insurance Insights. Retrieved from hwww.crcgroup.com
2. Insurance Day. (2020). *Supply chain risks and contingent business interruption coverage: Uptake remains limited.* Insurance Day Report.
3. Swiss Re. (2020). *Business interruption and supply chain risks: Evolving protection gaps.* Cited in *Canadian Underwriter.* Retrieved from https://www.canadianunderwriter.ca
4. Willis Towers Watson. (2020). *Supply chain risk management survey: Insurance uptake and challenges.* Willis Research Network.
5. Riley, D. (1956). *Consequential Loss Insurance and Claims.*

عن الكاتب: سمير عبد الأحد

عمل في شركة إعادة التأمين العراقية في أول تأسيسها، وأدار مكتب الشركة في لندن، وأدار إحدى شركات التأمين الوطنية في أبو ظبي. استقر في لندن حيث يقدم استشارات مهنية ذات علاقة بالتأمين ومنها الأخطار السيبرانية.

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتبناها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600